

المواطنة ودورها في التنمية المحلية

الدكتورة: بلحاجي أمينة

ملخص:

يعتبر المواطن أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة و المجتمع و هي العلاقة التي تنطوي على آثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة في بعدها الوطني و المحلي و في إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على نسق الدولي و المرتبطة بالحقوق السياسية و الحريات العامة و وكذا المواطنة التي تربط الشعور القوي بالانتماء للوطن و ما ينجم عنه من حقوق وواجبات، والضرورة الحتمية التي تقتضيها مساهمة أفراد المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الوطن، المواطنة، التنمية، التنمية المحلية،

Résumé :

Le citoyen est considéré comme l'une des principales approches de l'étude des relations entre l'État et la société, qui a des implications très importantes pour le développement durable dans ses dimensions nationale et locale et pour la démocratisation de la gouvernance, en particulier à la lumière des changements internationaux liés aux droits politiques et aux libertés publiques. Et la citoyenneté qui lie le fort sentiment d'appartenance à la patrie et les droits et devoirs qui en résultent et l'inévitable nécessité requise par la contribution des membres de la société pour atteindre les objectifs du développement local.

Mots clés

: pays, Citoyenneté, développement, développement local

مقدمة:

تُعَدُّ المُوَاطَّنة الصالحة من أسمى الأهداف العليا للمجتمعات الإنسانية، ويُعَدُّ ازدياد الشعور بالمُوَاطَّنة من التوجَّهات المدنية الأساسية التي من أهم مؤشَّراتها الموقف من احترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريَّات الفردية واحترام حقوق الإنسان، والتسامح وقبول الآخر، وحرية التعبير، وغيرها من المؤشَّرات التي تمثِّل القيم الأساسية للموَاطَّنة

ولعل أهم تطور عرفته البشرية بالقيم كان نتيجة ظهور العقيدة الإسلامية التي رسمت القيم الإنسانية الفاضلة في شتى مجالات الحياة، وأهمها المواطنة باعتبارها محور التنمية البشرية المستدامة فقد أجمل صلى الله عليه وسلم رسالته السماوية في القيم فقال: “إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق”، فمسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف سياسيا من جهة ومن جهة أخرى في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، وعليه نطرح الإشكالية التالية: **كيف تساهم المواطنة في تحقيق التنمية المحلية؟**

أولاً: دور المواطنة في تحقيق التنمية المستدامة:

يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل من الشفافية و النزاهة واستدامة المؤسسات في ظل التنوع الثقافي . وعليه فإن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور عنصر التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة ، أيضا العدالة أو الإنصاف والمساواة¹.

ويكون النظام مستديما اجتماعيا في إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة في حال حقق العدالة في التوزيع والتعليم والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية

نصر محمد عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاته، (القاهرة:مجلة ديوان العرب، جوان 2008)، ص.08.¹

والانتقال بالمواطن من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم ا لمنفعة الإنتاج والخدمات، أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وحق التعبير والحفاظ 4 على البيئة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة².

إن التنمية كظاهرة هي قديمة ظهرت مع ظهور البشر والتجمعات السكانية لكن التنمية كمفهوم فهي حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين والمفكرين وصناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها لذلك فإن فهم العلاقات المتبادلة بين العمليات البيئية والاجتماعية والاقتصادية ضروري لفهم التنمية المستدامة لأن من أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات بشكل منفصل عن بعضها البعض³.

لذا فان دراسة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول يكشف لنا الانعكاسات السلبية على الجبهة الاجتماعية لانخفاض وتراجع سعر البترول في الأسواق العالمية دون مراعاة للاستدامة هذا المورد للأجيال المقبلة، مع العلم أن الجزائر من بين أهم الدول النامية التي تبنت التنمية المستدامة في كل خطاباتها وخاصة الاجتماعية بالاهتمام بالإنسان الذي يعتبر عماد التنمية واحد أهم مؤشراتنا. وحسب المختصين والخبراء فان النظام الاجتماعي يكون مستديما اجتماعيا في حال حقق العدالة في إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي⁴.

- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2010)، ص. 19.

- محمد عبد المطلب البكاء، "الديمقراطية وحقوق الإنسان الديمقراطية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- التنمية البشرية الإنسانية نموذجا

"-، مجلة الباحث الاعلامي، 2010، ص. 180.

نفس المرجع الأنف الذكر.

فالتنمية بشكل عام تعتمد وترتكز إلى عديد من العناصر المحققة لأهدافها، ويأتي وعي المواطن وإدراكه لأهميتها وأهمية شراكته فيها، عنصرا فاعلا ومهما وإيجابيا لتحقيق تلك الأهداف، ويؤكد الباحثون والمهتمون بالشأن التنموي أن أحد أهم معوقات التنمية هو غياب الوعي بأهمية شراكة المواطن في معرفة أهداف التنمية، ويذهب البعض منهم إلى أهمية مشاركته في إعدادها وتحديد أهدافها ومخرجاتها ومتابعتها، بحيث يكون شريكا ورفيقا على أدائها، وهو ما يضمن تحقيق التكامل التنموي بين أطراف المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة والأهلية والأكاديمية والإعلامية⁵.

إن أكثر ما يلفت النظر في برنامج التنمية في كثير من دول العالم، هو غياب الشراكة المجتمعية في تحديد متطلبات وأهداف التنمية، خصوصا ما يتعلق بمتطلباتهم، ولهذا يصبح المواطن وفقا لذلك عدوا للتنمية المستدامة، وفي أضعف الأمور معارضا لها وغير داعم أو حام لها، وخير مثال يمكن استحضاره ما نسمعه من كثير من المواطنين عن أي مشروع ينشأ لخدمتهم أنه "مال الدولة" أو "أصحاب الشكارة"، وهذه المصطلحات يعني عدم الاهتمام بهذا المشروع أو حمايته من العبث أو التخريب، حتى إن كانت تلك المشروعات هي لخدمتهم مباشرة مثل المستشفيات والمدارس والحدائق والطرق، ويعظم هذا الأثر السلبي غياب التوعية الإعلامية والمجتمعية لمثل هذه التصرفات غير المسؤولة التي تفقد المواطن هيبته⁶.

إن وعي المواطن بأهمية دوره في تحقيق التنمية وحماية مكتسباتها سيعزز من الاستفادة من تلك المشروعات ويمد في عمرها الافتراضي لتقديم مزيد من الخدمات بشكل أفضل بدلا من تخريبها والعبث فيها، وهنا تبرز أهمية الوعي المجتمعي وتعزيز الشعور بالمسؤولية المجتمعية لحماية المكتسبات الوطنية أو ما يمكن تسميته "حماية الأملاك العامة" من التخريب والعبث أو السرقة في بعض الأحيان، إن تزامن الاهتمام بتعزيز وتقوية دور المواطن في شراكة حقيقية مع صناع استراتيجيات التنمية

-إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، (القاهرة: دار الشروق، 2003)، صص. 17-18.⁵

- نفس المرجع الأنف الذكر.⁶

سيعزز إحساسه بمسؤوليته عن تنفيذها، ويقابل ذلك أهمية زرع ثقافة الوعي المجتمعي أو وعي المواطن بدوره في حماية قريته أو مدينته ووطنه من الإفساد⁷.

ولعل توجيه المصطفى - عليه الصلاة والسلام - بأهمية النظافة بقوله "إمطة الأذى عن الطريق صدقة"، وقوله عليه - الصلاة والسلام "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، وغيرها من التوجيهات النبوية المؤكدة على أهمية الوعي والإدراك بحجم ونوع المسؤولية الملقاة على عاتق كل واحد منا من موقعه الذي يعمل ويعيش فيه، وهي رسالة تحمل المسؤولية المشتركة على الكبير والصغير، الرجل والمرأة، المواطن والمقيم. إن وعي المواطن بمسؤوليته وإدراك المسؤول أهمية هذا الوعي، سيحقق المعادلة الأصعب المتمثلة في زرع الشراكة بين الواجب والمسؤولية، أو بمعنى آخر هو تعزيز مفهوم المواطنة السليمة الصالحة المنتجة التي تضمن ترابط جميع أطراف ومؤسسات المجتمع بعضها ببعض، وإحساس كل طرف بمتطلبات الآخر وأهمية عطائه وإنجازه، والعمل جميعاً على حماية المنجزات وتحقيق استدامتها بما يضمن استفادة الجميع منها، خصوصاً الأجيال القادمة، لأن ما نراه اليوم من حجم الإنفاق على مختلف المشروعات الإنسانية والمكانية، يتطلب جهد موازياً أو أكبر للتوعية وتعزيز الشراكة المجتمعية، وحماية وصيانة الأملاك العامة والخاصة.

ثانياً: فواعل التنمية المحلية في الجزائر

يشهد تكاثر المبادرات المتعددة و المتنوعة حالياً دعم من طرف الدولة التي تقوم بعدة وظائف في سياق الشراكة مع الأطراف الأخرى عن طريق إرساء العدالة و تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين كونها صاحبة السلطة فهي تعمل على ممارسة القوة و المصلحة بين الفرقاء السياسيين و الاجتماعيين و الثقافيين كما أنها تولي اهتماماً بتقديم الخدمات العامة للمواطنين و تهيئة المناخ للإبداع و الحركة و دفع المواطن إلى التنمية البشرية⁸ ومن ثم

التوزيع، 2010)، ص. 231. و لمنشر كنوز دار .: العربية، (عمان) المواطنة مفهوم في قراءة - المواطنة إشكالية و الدولة وليد، محمد - سيدي⁷

الكايد زبير، *الحكمانية: قضايا و تطبيقات*، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص. 81-8.

ضرورة التحرك على المستوى المحلي عن طريق فواعل التنمية المحلية و هم المنتخبين المحليين و المجتمع المدني و القطاع الخاص.

(1) **الجماعات المحلية:** تتوفر هذه الأخيرة حاليا على امتيازات واسعة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية من خلال الهيئات اللامركزية الإقليمية أي البلدية و الولاية، فالمشاركة الفعلية للبلدية في مجال التنمية هو من أجل تنفيذ ما يخص انشغالات مواطنيها فهي القاعدة الأساسية للتنمية المحلية من أجل تخفيف الضغط على السلطات المركزية و ارتباطها بالمواطنين من خلال المجالس المنتخبة و تمثيلها للدولة على مستوى المجلس القاعدي و بالتالي فهي ملزمة بالتكفل ببعض الأمور الأساسية لمواطنيها من خلال الصلاحيات المنوطة بها⁹، كما أن للولاية الدور الأساسي في مجال التنمية المحلية و يتحدد دورها من خلال القوانين التنظيمية الخاصة بها وقد تحدد دورها من خلال قانون الولاية 90-09 الذي تحدث عن التعاون بين رئيس المجلس الشعبي الولائي و الوالي عن طريق بناء جمعيات في الثقافة و الرياضة و النظافة من أجل هيكلة المواطنين، و قد أكد قانون الولاية 12-07 في المادة 03 على مايلي: "تتوفر الولاية بصفتها الجماعة الإقليمية اللامركزية على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال و البرامج المصادق عليها في المجلس الشعبي الولائي و لا سيما تلك المتعلقة بما يأتي: التنمية المحلية و مساعدة البلديات، تغطية أعبائها تسييرها، المحافظة على أملاكها و ترقيتها"¹⁰.

(2) **المجتمع المدني:** يطلق هذا المصطلح على تجمعات و هيئات منظمة تحتل مركزا وسطا بين الدولة و الأسرة و هو يستعمل تقريبا بما يفيد التعددية ومع أن المجتمع المدني قد يكون مجالا للنشاط المنظم المستقل عن الدولة، و يعرف المجتمع المدني على أنه: "شبكة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، و تعمل على تحقيق المصالح المادية و

عمار بوضياف،، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر: جسر للنشر و التوزيع، 2004، صص. 213-215.⁹
- قانون الولاية رقم 12-07، المرجع السابق، الصادر في الجريدة الرسمية، ع: 12، بتاريخ 07 ربيع الأول عام 1433¹⁰
الموافق ل 29 فيفري 2012 ص. 09.

المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح،و ذلك في إطار الالتزام بقيم و معايير الاحترام و يرجع ازدياد قوة المجتمع المدني إلى انتشار النظام الديمقراطي ذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع الثالث في المشاركة الفعلية في العملية التنموية .

و لقد ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988 و 1995، حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشيوع إلا خلال هذه الفترة، كما كان للأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر بداية من 1986 كان لها دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري ترجع الانطلاقة الحقيقية لنشأته في الجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية لتأتي بعدها جمعيات مختلفة،التي كان لها أثر على الجماعات المحلية في تجسيد التنمية المحلية و التحولات الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال التطرق إلى وظائف ومهام الوحدات المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية¹¹.

(3)القطاع الخاص: تسعى العديد من الدول على تنمية القطاع الخاص المحلي و تشجيع الخوصصة و بناء المؤسسات الإقتصادية الحرة حيث يشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة و غيرها،كما يقوم بوظائف أخرى كالبيئة و النظافة و تهيئة الإقليم¹²،حيث أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب وضع إستراتيجية تقوم على الشراكة ذلك أنها بمثابة الخريطة الإقتصادية خاصة و أن القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار و التجديد و تقديم الخدمات بالصفات المطلوبة،فنمو القطاع العام منذ الاستقلال بصورة حصرية لم يمنع من تواجد نمو قطاع خاص محلي أو الخوصصة خاصيته الأساسية هو أنه تطوير و دعم التنمية تحت ظل الدولة و هياكلها الإدارية و الاقتصادية لتنظيم الصفقات و

بوجيت مليكة، *ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر:دراسة في الخلفيات ،التفاعلات و الأبعاد*،مذكرة لنيل ¹¹- شهادة الماجستير في العلاقات الدولية (الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام،1997)،ص.116.
حسن كريم،"مفهوم الحكم الصالح"، في: مجلة المستقبل العربي،السنة:27،ع:309 (بيروت:مركز دراسات ¹²- الوحدة العربية،نوفمبر 2004) ص ص.64-66.

الامتيازات و الرخص، و لم يقتصر القطاع الخاص بالدولة بل تعداه على المستوى المحلي حيث يرمي إلى إصلاح أنظمة الحكم المحلي و ذلك لما يمثله القطاع الخاص من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد عن طريق تصفية المؤسسات العاجزة و تحسين مقاييس الرقابة و التسيير و ترشيد الدعم لها و منحها جزء كبير من الصفقات العمومية¹³، لذا يجب إحداث تعاون بين الفاعلين و تسريع الديناميكية المحلية الملاحظة داخل التراب الوطني عن طريق المساهمة الحقيقية في حل المشاكل على المستوى المحلي في مجال التنمية، و قد اثبت الواقع الميداني طبيعة العلاقة بين هذه الأطراف تفسر فاعليتها و مشاركتها في التنمية المحلية لذا يجب ترسيخ قيم المشاركة الفعلية للجماعات المحلية و القطاع الخاص و المجتمع المدني في كل مجالات التنمية.

ثالثا: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية

يعد الاقتصاد من أهم دعائم الدولة القوية لذا سعت الجزائر دوما لإصلاح نظامها الاقتصادي و تطويره بدءا من المركز، إلا أن النظام المركزي لوحده لم يكن كافيا لخروجها من قوقعتها نظرا لتراكم الأعمال و الضغط الحاصل في القمة في حين معاناة عدد كبير من الولايات و البلديات خاصة المنعزلة و النائية، فأصبحت بذلك الحاجة الماسة لنظام لامركزي يأخذ بعين الاعتبار كل التراب الوطني لتحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المحلية و تنميتها باعتبار التنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق إلا بالانطلاق من الأساس و القاعدة المحلية و بالتحديد من البلدية لأنه من دون الجماعات المحلية لا يمكن تحقيق نجاح السياسات الوطنية المسطرة من طرف الدولة، الأمر الذي أدى بالسلطات المعنية إلى تسطير برامج من أجل تجسيد هذه التنمية المحلية على أرض الواقع على مختلف المستويات المركزية القطاعية، الولائية ، البلدية و هذه الأخيرة اتخذت وسيلة مهمة ساعدت مختلف البلديات و الولايات على التخلص من ضعفها و قلة مرافقها أو على الأقل التخفيف من ضعفها و ذلك من خلال المخطط البلدي للتنمية الذي يعتبر الوسيلة المنهجية للترقية الاقتصادية و الاجتماعية و

باديس بن عيشة، " في نشأة الدولة و الاقتصاد في الجزائر :أي مقاربة للتحليل ؟"، في: مجلة الباحث ، ع: 03 13- (الجزائر، جامعة ورقلة، 2004) ص ص. 142-143.

الثقافية و ذلك من خلال ما تضمنته من مشاريع تمس مختلف هذه المجالات و قد جاءت مختلف القوانين بمنح الجماعات المحلية دورا هاما في تحقيق التنمية من خلال مشاركتها في المشاريع التنموية سواء من ناحية اختيارها أو تقييمها أو تنفيذها بعد معرفة متطلبات البلدية و الولاية ككل و خصوصياتهما لذلك فإن أهمية مبدأ

النظام الإداري اللامركزي تتأتى من منحه وتفويضه الصلاحيات الواسعة للحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم المحلية من أجل إدارة الموارد الاقتصادية والمالية المحلية من قبل المواطنين المحليين وإعطائهم الدور الأساس في التنمية المحلية، فهم أعرف إلى احتياجاتهم، لذا فإن عملية التنمية الاقتصادية المحلية والتخطيط تستمر بطريقة المشاركة بعيداً عن التهميش من قبل الحكومة المركزية كما كان أي من الأسفل إلى الأعلى، بمعنى تعاون الحكومات المحلية مع الحكومة الاتحادية التي بدورها تأخذ بنظر الاعتبار تلك المحليات وتعيد ترجمتها إلى أرقام في خطة التنمية الوطنية ومن ثم يتحمل السكان المحليون مسؤولية مواجهة المشاكل المحلية والعمل على حلها فالسعي وراء تحقيق تنمية محلية من خلال تقوية اللامركزية يحتم على الجزائر إعادة النظر في الطرح المؤسسي تماشيا مع التحديات الجديدة و المشاكل المختلفة التي تعاني منها كل المجالات فيها و أيضا التغييرات التي شاهدها الدولة، فمن خلال هذا يمكن القول إن التسيير الفعال المحلي لن يعرف تطبيقاته إلا من خلال إصلاح مؤسسي الذي يؤخذ بعين الاعتبار الجوانب الإدارية و المنطق الاقتصادي التي تجعل القرارات المتخذة تخلق مشاريع التنمية سواء في الآجال القصيرة، متوسطة أو الطويلة حسب ما تقتضيه الحاجة و في التنظيم الإداري الجزائري و الذي و إن نجده منبثق و مشتق من التنظيم الفرنسي و الموروث عنه إلا انه لا يعطي للجهوية أو الجماعات المحلية نفس الأهمية رغم أن الواقع الإقليمي التاريخي، الاجتماعي، الاقتصادي، و الثقافي خاصة لا يمكن تجاهله، حيث إذا ما تم تشجيع تفعيل اللامركزية لابد إذن من تقوية عدم التركيز أي الجهة و التي بواسطتها لن تكون اللامركزية مجبرة كل مرة إلى العودة السلطة

المركزية لمعالجة المشاكل المحلية أو الإقليمية فهي تساعدنا و تسهل مهامها باتخاذ القرارات و وضع حلول تتناسب مع كل إقليم.

كما أن التنظيم الإداري يتطلب تدعيم اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية و إعادة النظر في طرق تسييرها و منحها أكثر استقلالية عن طريق توفير عناصر الاستقلالية، وهذه الأخيرة تجعلها أكثر مسؤولية في جميع الأعمال التي تقوم بها، و الاهتمام بعدم التركيز و وضع الجهوية كقاعدة أساسية في التطوير، لذا فإن عملية التنمية الاقتصادية المحلية والتخطيط تستمر بطريقة المشاركة بعيداً عن التهميش من قبل الاجتماعي و الثقافي بخلق تصور جديد يجعل الجماعات المحلية كجهاز مخصص لتوفير عناصر الدولة الحديثة و منها اللامركزية، الديمقراطية، التفويض و مبدأ التخصص، وتجدر الإشارة أن التنمية المحلية في الجزائر أخذت اتجاهين الأول كان في ظل نظام التخطيط و الاتجاه الثاني كان بعد 1990 أي بعد صدور قانون الولاية و البلدية و يتمثل في البرامج القطاعية غير الممركزة "P.S.D" المسند أمر تسييرها إلى الولايات، و البرامج البلدية للتنمية "P.C.D" المسند أمرها إلى البلدية حيث مرت التنمية المحلية بعدة تطورات بدءاً من:

1- **مرحلة التخطيط بين 1967 إلى 1989:** حيث انصبت هذه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات ذات البعد الزمني وهي المخطط الثلاثي و المخطط الرباعي، و المخطط الخماسي الأول و الثاني و شملت هذه المخططات القطاع المنتج و قطاع الخدمات و قطاع البنية الأساسية هذه القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني و برامج قطاعية غير ممركرة اسند تسييرها إلى الإدارة المحلية ذات البعد الإقليمي لكنه كانت غير مساهمة للأوضاع الاقتصادية و تم تهميش المشاركة الشعبية و القطاع الخاص في عملية التنمية مما أدى إلى نقص الكفاءة و الفعالية.

2- **مرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990:** عرفت الجزائر تحولات اقتصادية و اجتماعية و سياسية كبيرة و لهذا طبقت مجموعة من

الإصلاحات منها مرحلة التثبيت الهيكلي سنة 1994-1995 ثم مرحلة التصحيح الهيكلي 1995-1998 وتلتها مرحلة الإنعاش الاقتصادي الأول والثاني و نستطيع القول انه بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني بدرجة كبيرة بعد سنة 1997 شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية منها برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 ثم برنامج دعم النمو 2005-2009 للبرامج المحلية¹⁴.

إن إستراتيجية التنمية في الجزائر حاليا تتدرج على المستوى الداخلي في الدعم أي اللامركزية الإدارية منطلقة بذلك من الجماعات المحلية حيث تدعم الدولة هذه البرامج التنموية الطموحة لتحقيق التنمية المحلية¹⁵، و ظهر إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، و التنمية البشرية المستديمة، والتنمية الإنسانية وبرزت عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية، من قبيل التنمية المحلية التي تستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان، فضلا عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالا أمثل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية. وانطلاقا من كل هذه الاعتبارات وتماشيا مع الإصلاحات الشاملة التي أقرتها الحكومة الجزائرية، جاء القانون البلدية و قانون الولاية ليحددا مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي وليواكب التحولات الدولية وتأثيراتها على وظائف الدولة ويتمشى مع التنمية المحلية التي تمثل الوحدة الأساسية خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة تحقيقا للتنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة، بالتركيز على البلدية و الولاية، وهذا حسب النصوص القانونية¹⁶.

تتجلى أهمية الهيئات المحلية في الدور الذي تلعبه في خدمة المواطن التنمية والتطوير فالهيئات المحلية تكون دائما على تماس يومي ومباشر مع كافة مناحي الحياة اليومية كما تعتبر

- غريبي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر"، في: مجلة البحوث و الدراسات العلمية، ع: 04، 14 (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية، أكتوبر 2010) ص ص. 120-122.

- حاكمي بوحفص، "الإصلاحات و النمو في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس"، في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السداسي الثاني ع: 7 (2009) ص. 15.

- ناجي عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: تجربة البلدية الجزائرية"، في: مجلة النهضة 16 ع: 4 (الجزائر: قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، أكتوبر 2009) ص ص. 97-120.

مؤسسات الحكم المحلي، والبلديات بصورة خاصة فبالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية للممارسة العملية السياسية على الصعيد المحلي للمجتمع، تقع عليها مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية رئيسية تطل مختلف مجالات الحياة المجتمعية، ولن تحقق التنمية المحلية بالصورة المطلوبة إلا إذا توفر هيكل للتمويل المحلي ينطوي على موارد مالية محلية وتقل فيه إعانة الدولة إلى أقل درجة ممكنة¹⁷، ومن هنا يتضح

دور الجماعات المحلية في التغيير الجذري الحاصل لإصلاح شامل وتنمية عاجلة من أجل ضمان تحولها إلى تنمية بين أقطار المنطقة وتعمل جاهدة في سبيل تذليل العقبات التي تقف في سبيلها، ولعل إدراك الحكومة لمشكلات الجماعات المحلية و عجز مؤسساتها و أجهزتها و مشروعاتها يمثل المدخل النفسي و الدافع المجتمعي من أجل خلق تغيير للوظيفة المحلية وتعديل توجهاتها لإدارة التنمية بين أقطار المنطقة لذلك لا بد من تقويم أداء الإدارة الراهنة في ضوء الحاجة المحلية التي تتطلبها إستراتيجية التنمية، تطبيقاً للامركزية ومقتضيات تنمية الاقتصاد الوطني المخطط، هذا جعل الولاية والبلدية دعامتين للدولة من خلال تفويض مهام التنمية المحلية بشكل كامل في التنمية المحلية ذات العلاقة الاقتصادية والاجتماعية بالدولة المتدخلة، ولتطبيق مهامها، تتمتع الجماعات المحلية بوسائل مالية تضمن لها السماح بتغطية نفقاتها للتسيير ونفقاتها للتجهيز والاستثمار¹⁸، يمكن القول إن أغلب المهتمين يجمعون على أن التي لم يعد بالإمكان تأجيلها مكافحة الفساد من المسائل تحقيق التنمية. وأن خطوات جادة يجب أن تتخذ على جميع المستويات، ذلك أن مخاطر هذه المسألة وأثارها الضارة على مسيرة التنمية، أصبحت من القضايا الحساسة لذا يجب توسيع دائرة الشفافية والرقابة والمساءلة، مما يعني توسيع دائرة المشاركة الشعبية السياسية. والمضي على طريق إشاعة الأساليب الديمقراطية واستخدام الأساليب الإدارية

عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، القاهرة: الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، 2001، ص. 19. ¹⁷-

علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة لتنمية شاملة: الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار ¹⁸- اتحاد أقطار مجلس التعاون و تكاملها مع بقية الأقطار العربية، ط. 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص. 125.

الشفافة بتسليط الأضواء على "الفساد الكبير" في أعلى المواقع مع توفير الأجواء القانونية المناسبة، وضمان سلامة وعدالة أعمال الرقابة والتحقيق و إحداث إصلاح اقتصادي وإداري ومالي وقضائي. وهذا المحور لا يتعلق بمكافحة الفساد فقط، وإنما هو ضروري لعملية التنمية والخروج من دائرة الجمود والتخلف. واستخدام الأساليب العصرية في الإدارة، وإزالة أسباب الاختلالات الاقتصادية، وضمان سلامة الإجراءات القضائية، والقضاء على الروتين والبيروقراطية وإزالة العوائق أمام الاستثمار. ولا بد أن تراعى عملية الإصلاح وإعلاء شأن القيم والسلوك السوي لدى الأجيال الجديدة هذا ويتوقف النجاح في مكافحة الفساد على مجموعة من الشروط والظروف الموضوعية كل هذا يساعد على تحقيق تنمية شاملة و إصلاحية¹⁹.

خاتمة:

إن وعي المواطن المحقق لأهداف التنمية المستدامة، مسؤولية عظيمة تتطلب الالتفات لها، وهذا العمل يجب ألا نتأخر في تنفيذه، خصوصاً مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي تحيط بنا، والتأثير الإعلامي الدافع نحو السلبية والإحباط وعدم المبالاة، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الفجوة بين المواطن والمسؤول، ويعزز من مفهوم التنمية السلبية أو ما يسمى التنمية الرعوية، التي يتوقع طرف من الطرف الآخر أن يقدم له كل شيء وهو لن يقدم أي شيء، وهذا ما يحذر منه المختصون بالشأن التنموي. إن تعزيز دور المواطن في صناعة التنمية المستدامة والعمل على توعيته ومشاركته في إعدادها وتنفيذها وحمايتها، لم يعد ترفاً فكرياً، إنما واجب وطني تأخيره لا يحمل الخير لهذا الوطن.

قائمة المراجع:

- القوانين والمراسيم:

منير الحمش، الإقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح و التنمية، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 19-65.

1- قانون الولاية رقم 07-12، المرجع السابق، الصادر في الجريدة الرسمية، ع:12، بتاريخ 07 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 29 فيفري 2012.

- الكتب:

2- الكايد زبير، الحكمانية: قضايا و تطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003

3- ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، القاهرة: دار الشروق، 2003.

4- سيدي محمد وليد، الدولة و إشكالية المواطنة -قراءة في مفهوم المواطنة العربية، عمان .: دار كنوز لمنشر و التوزيع، 2010.

5- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، القاهرة: الدار الجامعية، 2010.

6- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر: جسر للنشر و التوزيع، 2004.

7- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، القاهرة: الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، 2001. ص.19.

8- علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة لتنمية شاملة: الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون و تكاملها مع بقية الأقطار العربية، ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

9- منير الحمش، الإقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح و التنمية، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006.

10- نصر محمد عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاته، القاهرة: مجلة ديوان العرب، جوان 2008.

- المجلات والدوريات:

11- باديس بن عيشة، "في نشأة الدولة و الاقتصاد في الجزائر :أي مقاربة للتحليل ؟"، في: مجلة الباحث، ع:03، الجزائر، جامعة ورقلة، 2004.

12- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في: مجلة المستقبل العربي، السنة:27، ع:309، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2004.

13- حاكمي بوحفص، "الإصلاحات و النمو في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس"، في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السداسي الثاني ع:7(2009) ص:15.

14- غريبي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر"، في: مجلة البحوث و الدراسات العلمية، ع:04، الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية، أكتوبر 2010.

15- محمد عبد المطلب البكاء، "الديمقراطية و حقوق الإنسان الديمقراطية و دورهما في تحقيق التنمية المستدامة- التنمية البشرية الإنسانية نموذجا "-، مجلة الباحث الاعلامي، 2010.

16- ناجي عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية:تجربة البلدية الجزائرية"، في: مجلة النهضة، ع:4، الجزائر: قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، أكتوبر 2009.

- المواد غير المنشورة:

17- بوجيت مليكة، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر:دراسة في الخلفيات ،التفاعلات و الأبعاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية (الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام، 1997.